

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة

الميثاق الجمهوري من أجل السلام والمصالحة الوطنية والتعمير في جمهورية أفريقيا الوسطى

نحن، المشاركون في منتدى بانغي الوطني،

وإذ نضع في اعتبارنا التوصيات الرئيسية الصادرة عن اللجان المواضيعية للمنتدى ونستند إليها في صياغة هذا الميثاق،

وقد اجتمعنا في بانغي، في الفترة من ٤ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٥، بوصفنا ممثلين عن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بأسره، وبكامل تنوعه السياسي والاجتماعي والثقافي والإثني والديني،

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بدعم الوثائق الأساسية التي تنظم العملية الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الميثاق الدستوري الانتقالي المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣؛ واتفاق وقف أعمال القتال بين الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الموقع في برازافيل في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤؛ وخريطة الطريق المتعلقة بالمؤسسات والهيئات الانتقالية؛ واتفاق الالتزام الموقع مع الجماعات السياسية - العسكرية في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ والاتفاق المتعلق بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن الموقع بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٥، المرفق بهذا الميثاق،

وإذ نضع في اعتبارنا جميع المبادرات الرسمية وغير الرسمية للحوار والمصالحة، المتخذة في التحضير لمنتدى بانغي، بما في ذلك المشاورات الشعبية المحلية الرامية إلى تعزيز الوحدة الوطنية،

وإذ نعي واجبنا بالعمل على أكمل وجه دفاعاً عن آراء وتوقعات وتطلعات مواطنينا من خلال المشاركة في أعمال منتدى بانغي الوطني،

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بوحدة وطننا الحبيب جمهورية أفريقيا الوسطى، وسيادته، وعدم قابليته للتجزئة،

وإذ نشجب دوامة العنف التي كانت وراء تفويض الوئام الاجتماعي والوحدة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ نؤكد من جديد التزامنا العميق بعملية الحوار والمصالحة باعتبارها أفضل وسيلة لإعادة إرساء السلام العادل والدائم الذي يُعتبر الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وإذ ندرك الجهود الكبيرة التي بذلتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى جانب شركائها، من أجل الخروج من الأزمة وإعادة إرساء النظام الدستوري والاستقرار السياسي عن طريق إجراء انتخابات حرة وشفافة،

وقد عقدنا العزم على تقديم إسهام إيجابي لتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن منتدى بانغي الوطني من خلال تدابير وآليات موضوعة لاستعادة السلام وتعزيز المصالحة والحكم الرشيد،

واقنعنا منا بأن منتدى بانغي الوطني يمثل فرصة تاريخية لإعادة بناء جمهورية أفريقيا الوسطى على أساس ميثاق وطني يكرس مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد،

نتعهد، من خلال الميثاق الوطني من أجل السلام والمصالحة والحكم الرشيد (الميثاق الجمهوري)، بالعمل الدؤوب لتحقيقاً للأهداف التالية:

#### الحكم (الحكم الديمقراطي وإدارة الاقتصاد) والإصلاحات المؤسسية

نؤكد من جديد توافق الآراء بيننا، بوصفنا أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بشأن المسائل التالية:

- ضرورة تهيئة الظروف المواتية للقيام، في جميع أنحاء البلد وعلى وجه السرعة، بتنظيم الاستفتاء الدستوري والانتخابات العامة الحرة والشفافة، مما سيكرس إعادة إرساء النظام الدستوري وفقاً لأحكام الميثاق الدستوري الانتقالي والأطر الزمنية والإجراءات المتفق عليها، والتعهد كذلك بتيسير مشاركة اللاجئين في هذه الانتخابات؛
- التزام جميع أصحاب المصلحة بالتقيد الدقيق بالميثاق الدستوري الانتقالي؛
- قيام الأحزاب والمجموعات السياسية والمرشحين ومنظمات الصحافة باعتماد وتوقيع مدونة لقواعد السلوك من أجل تنظيم عملية تستوفي القواعد المعمول بها في

الانتخابات الديمقراطية ضمن بيئة سلمية؛ والالتزام بتسوية المنازعات عن طريق الوسائل القانونية؛

- ضرورة تعزيز مشاركة المواطنين والتمثيل السياسي للمناطق من خلال القيام، على وجه السرعة، بتنظيم الانتخابات المحلية بحلول نهاية العملية الانتقالية؛
- إدخال مادة دستورية تحظر إمكانية العفو عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- تعزيز أسس الديمقراطية الشاملة للجميع، القائمة على المشاركة ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة؛ وتوطيد أسس الوئام الاجتماعي والعدالة والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وإدخال مادة دستورية تتيح للسلطة التنفيذية إجراء مشاورات شعبية بشأن القضايا الاجتماعية الرئيسية؛
- ضرورة القيام، في إطار وضع الصيغة النهائية للدستور الجديد واعتماده، بمراعاة مفاهيم العلمانية والمواطنة وحقوق الأقليات والشعوب الأصلية؛ والفصل بين السلطات والرقابة الديمقراطية على الحكومة؛ والطابع الوطني والمهني والمتعدد الإثنيات لقوات الدفاع وقوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن مبدأ الرقابة المدنية الديمقراطية على هذه القوات؛
- إدخال مادة دستورية تحظر الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها بالقوة، وتعتبر، بالإضافة إلى ذلك، أن النشاط السياسي يتنافى مع الصفة العسكرية، أيّاً كان نوعه؛
- إدخال مادة دستورية لتعزيز سيادة الوطنية وتنظيم العلاقات الخارجية لجمهورية أفريقيا الوسطى في ظل احترام كرامة ومصالح مواطنيها، وحماية السلامة الإقليمية للدولة، وتضمن هذه المادة آلية للرقابة البرلمانية؛
- ضرورة وضع آليات شفافة لإدارة موارد الدولة، وسنّ تشريعات لمكافحة الفساد، وتشغيل الوكالة الوطنية للتحقيقات المالية وسائر الهياكل التي تهدف إلى ترسيخ الحكم الرشيد في البلد؛
- القيام، بموجب الدستور الجديد، بإنشاء سلطة عليا للحكم الرشيد باعتبارها مؤسسة مستقلة تُعنى بالمسائل التالية: الرقابة وتقرير السياسات؛ وحماية التراث الوطني؛ وتوخي الشفافية في استخدام وإدارة الموارد الطبيعية والمعدنية؛ والتوزيع العادل للأرباح الناتجة عن الصناعات الاستخراجية لكفالة أنها تسهم إسهاماً فعالاً في التنمية الوطنية وفي تحسين حياة جميع المواطنين؛

- تعزيز المعايير الأخلاقية في الحياة السياسية، ولا سيما من خلال الإصلاح الفوري للإطار القانوني الذي ينظم الأحزاب السياسية؛ والبت بموضوعية، على الأمد المتوسط، في طرائق تمويل الأحزاب السياسية؛ واعتماد القانون المتعلق بمركز المعارضة؛ وتعزيز تكافؤ فرص الاستفادة من وسائل الإعلام الحكومية؛ وتعزيز مشاركة النساء والشباب في المناصب السياسية التي تُشغل عن طريق الانتخاب، بسبل منها إنشاء نظام الحصص؛
- إصلاح الإطار القانوني الذي ينظم الصحافة وتنشيط دور الهيئات التنظيمية المشرفة على قطاع الاتصالات والوسائل السمعية والبصرية؛ ونشر القيم الأخلاقية واحترامها؛ والتنفيذ الفوري للتدابير المتعلقة بكفالة التغطية الإعلامية على نطاق البلد بأكمله؛ وتحرير قطاع الاتصال السمعي - البصري؛
- التنفيذ الفعلي للقانون المتعلق بمركز رؤساء الدولة السابقين.

إعادة إرساء سلطة الدولة، وإعادة نشر الإدارة وتحقيق اللامركزية

نؤكد من جديد توافق الآراء بين جميع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن ما يلي:

- إعادة النشر التدريجية للإدارة وتعزيزها، في ظل دعم قيم العلمانية والإنصاف والحياد على الصعيد المحلي بغية كفالة وجود فعلي للدولة في جميع أنحاء البلد، وبخاصة قبل إجراء الانتخابات العامة وأثناءها وبعدها؛
- تنفيذ تدابير تكفل إعادة بسط هيكل الدولة على أساس مبادئ التمثيل والتوازن الإقليمي والشمول، وضمان توفير الخدمات العامة الأساسية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بأسره؛
- وضع القواعد التي تنظم سير عمل الإدارة، ولا سيما فيما يتعلق بكفالة أن تكون التعيينات والترقيات وفرص التقدم الوظيفي في قطاع الخدمة المدنية انعكاساً للتمثيل العادل على الصعيدين الجغرافي والاجتماعي، والأداء، والتوازن الإقليمي، والتوازن بين الجنسين؛
- تنفيذ سياسة استباقية بهدف تحقيق اللامركزية والهيكلية الإقليمية، وتعزيز سلطات الإدارات المحلية اللامركزية (المناطق والمقاطعات والمجتمعات المحلية) في إطار الدستور الجديد؛

- تقوية دور السلطات المحلية والتقليدية والعرفية في مراعاة ضرورة تحقيق الوئام الاجتماعي والشمول، وتعزيز الحوار المجتمعي، بسبل منها إنشاء مجلس إقليمي له اختصاص استشاري في مسائل الإدارة المحلية.

#### العدالة والمصالحة

نؤكد من جديد توافق الآراء بين جميع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن ما يلي:

- ضرورة تعزيز واحترام الأحكام الدستورية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، دون تمييز على أساس السن أو النوع الجنساني أو الإثني أو الدين، وكفالة الحق في حرية التنقل في جميع أنحاء الأراضي الوطنية؛
- ضرورة إضفاء الطابع الرسمي على الأعياد الإسلامية باعتبارها أيام عطلة لا يزاول العمل فيها، توجيهاً للإنصاف وحرصاً على المصالحة الوطنية؛
- تهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية وأمنية مواتية لعودة المشردين داخلياً واللاجئين؛
- تعزيز دور المحاكم والهيئات القضائية في حماية حقوق الإنسان وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؛
- الإنشاء الفعلي، بدعم من المجتمع الدولي، للمحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحقيقاً لهذه الغاية، مراعاة ضرورة تعزيز القدرات التقنية والتشغيلية للمحاكم المحلية؛ ووضع آليات لحماية القضاة والشهود والضحايا؛ وكفالة تنفيذ اتفاقات المساعدة القانونية المتبادلة الموقعة في إطار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛
- ضرورة محاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحقيقاً لهذه الغاية، التعاون مع أنشطة التحقيق ومع الملاحقات والإجراءات القضائية التي ستضطلع بها المحكمة الجنائية الخاصة وسائر المحاكم والهيئات القضائية الوطنية، والمحكمة الجنائية الدولية؛

- إنشاء لجنة العدالة وتقصي الحقائق والتعويض والمصالحة، وإقامة فروع لها على الصعيد المحلي، من أجل تحديد الجرائم والانتهاكات المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتحقيق فيها، ثم تصنيفها ضمن فئتين:
  - الجرائم والانتهاكات التي يجب تقديم مرتكبيها إلى المحاكمة؛
  - الجرائم والانتهاكات التي يجوز أن تخضع لإجراءات التعويض من خلال دفع تعويضات أو أداء خدمة للمجتمع، وذلك للحث على الإحساس بالندم وتعزيز المصالحة بين المجتمعات؛
- إنشاء آلية للعدالة الانتقالية وفقاً لاستراتيجية المصالحة الوطنية الشاملة؛ وإقامة يوم لإحياء ذكرى ضحايا الأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وتعزيز الثقافة المدنية وثقافة المواطنة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

## السلام والأمن

نؤكد من جديد توافق الآراء بيننا، بوصفنا أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا

الوسطى، بشأن ما يلي:

- ضرورة التزام الجماعات المسلحة التزاماً كاملاً بتعزيز أسس الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالإعراب عن أي مظالم من خلال الوسائل السلمية والديمقراطية؛
- القيام، دون إبطاء، بتنفيذ الاتفاق المتعلق بمبادئ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن بالصيغة المعتمدة في منتدى بانغي الوطني، ووضع برنامج جديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، ينص على إعادة تدريب المقاتلين السابقين وإعادة إلحاقهم بالمجتمع، بسبل منها دعم مبادرات العمل القائمة على كثافة اليد العاملة، والاضطلاع بأنشطة الدعوة والاتصال؛
- البدء فوراً وتلقائياً بعملية نزع السلاح الطوعي والفوري لكافة الجماعات السياسية - العسكرية؛
- التنفيذ الفوري للمادة ٤ من اتفاق برازافيل لوقف أعمال القتال المبرم في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ مع الجماعات السياسية - العسكرية غير التقليدية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمتعلق بتجميع العناصر المسلحة الموقعة على الاتفاق من أجل تهيئة الظروف المفضية إلى بيئة سلمية لإجراء الانتخابات؛

- قيام الجماعات المسلحة بتحديد جميع المقاتلين الأجانب في صفوفها وإعادة هؤلاء الأفراد إلى أوطانهم الأصلية، بدعمٍ من الشركاء الدوليين؛ وضرورة مراعاة الاحتياجات المحددة للنساء والشباب والأطفال في جميع مراحل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن؛
- ضرورة إصلاح قطاع الدفاع والأمن وتنفيذ استراتيجية لإعادة الهيكلة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما يشمل جميع عناصر قوات الدفاع والأمن (القوات المسلحة، والدرك، والشرطة، ونظام العدالة)، وفقاً للمبادئ والطرائق المتفق عليها في منتدى بانغي الوطني.

#### التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- نؤكد من جديد توافق الآراء بيننا، بوصفنا أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بشأن ما يلي:
- ضرورة قيام الحكومة بدمج جميع التوصيات الصادرة عن المنتدى ضمن البرامج الوطنية لإعادة التأهيل والتعمير؛
  - الضرورة الملحة لتقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان المتأثرين بالأزمات الأخيرة، بسبل منها إنشاء صندوق للتضامن الاجتماعي؛
  - قيام الحكومة بتنفيذ استراتيجية متكاملة للتعمير والتنمية الاقتصادية، وتوجيهها إلى أكثر المناطق حرماناً في البلد، بما في ذلك إنشاء هياكل أساسية للطرق والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، ووضع خريطة طريق لتحديث قطاعات النمو الرئيسية، وتوفير الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلد؛
  - تنفيذ سياسة حقيقية لتوفير فرص العمل للجميع (بما في ذلك، على وجه الخصوص، الشباب والنساء والفئات الضعيفة) تتمحور حول أهداف الاستثمار الأمثل، وتقديم دعم خاص إلى مواطني البلد من أجل تيسير بروز طبقة من رجال وسيدات الأعمال في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتوفير حوافز أكبر للاستثمار الأجنبي عن طريق آليات تشجيع القطاع الخاص؛
  - استئناف الخدمات الاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية والمستشفيات (بما يشمل علاج فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز)، وتوفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وإتاحة الإسكان الاجتماعي لجميع ضحايا الأزمات الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

- إقامة حوار حقيقي بين جميع أصحاب المصلحة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لكفالة العمل بشكل جماعي على وضع حلول مستدامة ومتفق عليها، كي يتسنى لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى تحسين الإدارة الجماعية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية في بلدهم، بما في ذلك ما يتعلق باستراتيجية التعمير المتكاملة؛

- ضرورة كفالة الحماية القانونية والقضائية الفعلية للضحايا، وبخاصة لأكثر الفئات ضعفاً؛

- ضرورة كفالة استخدام الموارد الطبيعية بشفافية وبطريقة رشيدة، وبخاصة النفط والماس والذهب واليورانيوم والموارد الأخرى، من أجل الإسهام في تنمية البلد، وضرورة استعراض جميع أطر التعاون تحقيقاً لهذه الغاية.

ونطلب إلى السلطات الانتقالية أن تُنشئ دون إبطاء إطاراً توافقياً لرصد تنفيذ نتائج وتوصيات المنتدى، وتنفيذ هذا الميثاق، وأن تكون أحكامه ملزمة لجميع مكونات الدولة. وفي هذا الصدد، نطلب إلى المجلس الانتقالي الوطني النظر في نتائج المنتدى خلال مداوالاته وترجمتها إلى إجراءات تُتخذ في المجالين القانوني والتنظيمي.

ونطلب رسمياً إلى الحكومة الانتقالية والمجلس الانتقالي الوطني، وإلى الحكومة والبرلمان اللذين سينبثقان عن الانتخابات المقبلة، وكذلك إلى جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في البلد، الامتثال امتثالاً تاماً لهذا الميثاق، ونحثهم على كفالة بذل كل العناية وتوخي اليقظة في تنفيذه ومتابعته.